الجواب وهذا يتبادر إلى ذهن من لا يتأمل إلى دفعه معتمدا على أن الفائدة إنما تتم بالجواب الذي هو محط الفائدة وجواب هذا التوهم أن الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية لأن من اسم للشخص العاقل وضمنت معنى الشرط كما قدمنا .

فإذا قيل من يقم أقم معه كان من يقم مع قطع النظر عما ضمنته من من معنى الشرط بمنزلة قولك شخص عاقل يقوم وهذا لا شك في تمامه فلما ضمن معنى الشرط توقف معناه على ذلك الجواب فمن هنا جاء النقص لا من جهة المعنى الإسنادي .

ويوضح أنا نعلم أن الكلام يتألف من المسند والمسند إليه فإذا قيل قام زيد كان مشتملا على المسند والمسند إليه جميعا وكذلك يشهد لما تقدم ذكره من أن الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب ولا تفتقر صحة الكلام إلى ضمير يرجع من الجواب إلى الشرط الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد من ملك ذا رحم محرم فهو حر فإن الضمير من قوله هو حر إنما يعود على المملوك لا إلى من الواقعة على المالك